سياسات التنمية الاقتصادية في الاتحاد الأوربي
الاتحاد الاقتصادي والنقدي "نموذجا"

أ. بن زايد أمحمد
جامعة سعيدة

مقدمة:

تسعى الكثير من الدول إلى تحقيق التنمية الإقتصادية التي تعتبر الهدف الأساسي لكل دولة، سواء كان توجهها في إطار قطري أو في إطار سياسات تكاملية مع أطراف مجاورة من خلال بناء تكتل إقليمي يسعى إلى تحقيق الهدف نفسه، وهو التوجه الذي أصبح يعرفه النظام الدولي المعاصر فارضا نفسه على الحياة السياسية الدولية كما هو شأن الإتحاد الأوروبي الذي سعى من خلال الكثير من السياسات في المجال الإقتصادي من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية للدول الأعضاء في التكتل، بحيث عرفت عملية التكامل الأوربي التي تعد أهم التجارب الناجحة في بناء التكتلات الإقليمية العديد من السياسات المشتركة التي تدخل في إطار الإعتماد المتبادل بالدرجة الأولى، وذلك في إطار تعميق الوحدة الأوربية، فمنذ المشروع الأول لها المتمثل في الرابطة الأوربية للفحم والصلب لسنة1950 التي تعتبر الأساس الأول الذي ساهم في ترسيخ الإرادة النموذجية المشتركة وتجاوز الخلافات التقليدية بين مختلف الأطراف خاصة الجانبين الفرنسي والألماني، وتطبيقا لمبدأ الإنتشار والإنتقال من السياسات الدنيا إلى السياسات العليا، وأهم تلك السياسات الهادفة إلى بناء أوربا وتفعيل الوحدة الأوروبية نتطرق على سبيل المثال إلى الإتحاد الإقتصادي والنقدي بنوع من التفصيل، وباقي السياسات الأوربية المشتركة الأخرى كالسياسة الزراعية الأوربية المشتركة، وعلى الرغم من تعددها فكلها تدخل في إطار خدمة التنمية الأوربية بصفة عامة بحكم الأبعاد التي أخذتها التنمية في وقتنا الحاضر، وستنصب دراستنا على دراسة العملة الأوربية المشتركة وماهي مختلف الظروف الإقليمية والدولية التي فرضت على صانع القرار في أوربا اتخاذ هذا النوع من القرارات الاستراتيجية، لأنه من غير المعقول بناء سوق أوربية موحدة مع وجود اختلاف في سوق العملات، لأن التكامل في حد ذاته يفرض ضرورة وجود عملة موحدة إضافة إلى ذلك ظروف المنافسة العالمية التي تفرض ذلك.

واستنادا لأهمية الاتحاد الاقتصادي والنقدي في العملية التنموية بصفة عامة كما سلف الذكر ضمن المسار التكاملي الأوربي فإن الإشكال الذي يطرح: إلى أي مدى ساهم الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوربي في تفعيل التنمية الاقتصادية إلى جانب أهم السياسات الأوربية المشتركة الأخرى في الاتحاد الأوربي؟

أولا: التعريف بالتنمية الاقتصادية:

تجدر الإشارة إلى أنه مادام أن التنمية الاقتصادية هي أحد أهم أبعاد التنمية بصفة عامة فإنه من الواجب التطرق إلى تعريف التنمية بوصفها مختلف الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط إجتماعي معين قصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة كالتعليم، الصحة، الأسرة ومنه الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية(1)

وفي تعريف آخر فإن التنمية هي إنماء وتطوير وتطويع واستخدام أو الانتفاع بالظواهر الطبيعية والمعنوية لتلبية حاجيات الإنسان المادية والمعنوية، مع المحافظة على ما يحيط به من البيئات الطبيعية والمعنوية وحمايتها وعدم الإضرار بها، ويتخذ مفهوم التنمية أبعادا وآفاقا متعددة ويشتمل على الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية للمجتمع البشري،

وتأخذ عملية التنمية مسارات متعددة من تنمية بشرية، إدارية، إجتماعية، اقتصادية، زراعية، صناعية وثقافية وغير ذلك من مجالات وميادين التنمية الشاملة[2]

فمن خلال هذين التعريفين البسيطين للتنمية تأكد أن الجانب الاقتصادي يعتبر أهم جوانب التنمية، وعلى هذا الأساس يمكن تعريف التنمية الإقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير متعددة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الإقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.[3]

أو هي تلك العملية التي يزداد بواسطتها الدخل الوطني ولا يمكن أن تتم إلا في إطار نمط إنتاج محدد بحيث تحدد القوانين الإقتصادية لهذا النمط خطواته لإنجاز مهامه، ولأنها مرتبطة بالإنسان فهي تحتاج إلى معطيات بشرية وسياسية مختلفة[4].

كما أن هناك تعريفات أخرى للتنمية الإقتصادية بأنها إرتفاع الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة، ويشترط لتحقيق زيادة حقيقية في الدخل ضرورة زيادة نسبة النمو الإقتصادي عن نسبة النمو في تعداد السكان، وطبقا لهذا التغيير فإن عملية التنمية تحكمها متغيرات عديدة كالموارد الطبيعية وتنميتها، التزايد السكاني والتنمية الخاصة بالإنتاج وتنمية الكفاءة الإنتاجية للقوى البشرية والتركيبة السكانية نفسها من حيث النوع والأعمار[5].

ومن خلال التعاريف السابقة ما يمكن استنتاجه أن الزيادة السريعة الدائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي ليست سوى هدفا ترمي إليه التنمية الاقتصادية، ولكن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق تغيير وتطوير هيكل الإقتصاد القومي مثال ذلك نسبة الناتج من قطاع الصناعة إلى إجمالي الناتج القومي نسبة الأفراد العاملين في قطاع الصناعة إلى عدد أفراد القوى العاملة في المجتمع[6]، وكل هذا يدل على أن التنمية الإقتصادية هي شديدة الإرتباط بالأبعاد الأخرى للتنمية، إضافة إلى ضرورة توفر الشروط السالفة الذكر حتى تتحقق التنمية الإقتصادية الشاملة إن صح التعبير.

أهداف التنمية الإقتصادية:

يمكن التمييز بين الأهداف الداخلية للتنمية الإقتصادية والأهداف الخارجية:

الأهداف الداخلية:

أولا : تكوين القوى البشرية المناسبة:

يقوم السكان بدور المساعد للتنمية الإقتصادية بحيث يتم التركيز على طبقة البالغين كقوة عاملة التي لا تنتج لإشباع حاجاتها فقط، لكن لإشباع حاجات كل من الطبقتين الأخرتين (الأطفال والشيوخ) مع التركيز ليس على الكم الكبير لتلك الطبقة ولكن الأهم الكيفية، أي تحقيق الملائمة بين هذه الطبقة كمصدر للقوة العاملة ويبين متطلبات التنمية من مهن مختلفة.

ثانيا:تحقيق الظروف الملائمة للتنمية:

يقصد بذلك ضرورة تأمين الظروف المواتية للمعاملات الإقتصادية المختلفة، إضافة إلى قيام الإدارة بتأمين المعاملات ونموها وكذا نشر الوعي التنموي بين كل طبقات الأمة.

ثالثا: تحقيق الإدماج للاقتصاد المتخلف:

يقصد بذلك خلق وحدة مترابطة متناسقة اقتصاديا، وهذا يستوجب تنمية طرق المواصلات والنقل التي تقضي على عزل مناطق الاقتصاد المتخلفة، وكذا عزلة الاقتصاد عن العالم الخارجي، ومن متطلبات هذا الإدماج إيجاد شبكة واسعة من المرافق العامة التي تمثل بالنسبة للإستثمارات الجديدة متنفسا هاما.

رابعا: تنويع الاقتصاد:

يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف التنمية الاقتصادية، بمعنى كسر سيادة النشاط الاقتصادي الواحد بواسطة تنمية متنوعة عن طريق تنمية الأنشطة الاقتصادية المتعددة التي تتضافر معها، وتولد طلبا إضافيا يدعم التنمية اللاحقة للاقتصاد.

الأهداف الخارجية:

يقصد بذلك ضرورة دخول الدول في تعاون دولي وثيق، لأنه من غير المعقول أن تستمر الدول في عزلة عن نفسها عن العالم الخارجي واتباع سياسة الإكتفاء الذاتي، إذ يجب أن تحصل عن طريق صادراتها ما يكفي لتمويل وارداتها[7].

ثانيا: سياسات تعميق الوحدة الأوربية: "الإتحاد الإقتصادي والنقدي":

نشأة النظام النقدي الأوربي:

يعود الإهتمام الأوربي بتبني نظام نقدي موحد إلى أواخر ستينات القرن الماضي، على الرغم من أن معاهدة روما لسنة 1957 التي تشكلت على أساسها الجماعة الإقتصادية الأوربية كانت خالية من التطرق لذلك، فمع وصول الأزمة الإقتصادية المالية إلى قمتها مع إنهيار نظام بروتن وودز الذي خلف عراقيل في عدم ثبات قيمة العملات الأوربية، إضافة إلى عدم كفاية آليات التنسيق بين السياسات النقدية في ظل إنتعاش عملية التكامل الأوربي في المجالين "الإتحاد الجمركي والسياسة الزراعية الأوربية المشتركة" بفعل تذبذب الفرنك الفرنسي والمارك الألماني خاصة في ماي 1968 [8]وعليه فكل هذه الظروف والمعطيات فرضت على المجموعة الأوربية ضرورة إنقاذ إقتصادياتها من التقهقر ومنافسة الدولار الأميركي.

وتجدر الإشارة كذلك إلى الإنضمام المتوالي للدول بتوسيع المفاوضات لتشمل الدول الراغبة في الإنضمام، كل هذا شكل إلزاما بضرورة تعميق آليات التعاون في المجال الإقتصادي والتحويلات السيادية حتى لا تذوب في العالم الخارجي، وتتحول إلى مجرد منطقة تجارة حرة، وعليه فهذا المنطق يستلزم إحراز تقدم في مجال التعاون النقدي[9].

والجدير بالذكر أن فكرة خلق نظام مصرفي أوربي موحد في إطار المجموعة الأوربية تعود إلى سنة 1977 حين أصدرت اللجنة الأوربية المجموعة الأولى من التوجيهات المصرفية، فمن خلال التوجيهات الثلاثمائة الخاصة بالسوق الأوربية الموحدة نص التوجيه المصرفي الثاني[10] على توحيد سوق الخدمات المصرفية في الدول الإثني عشرة الأعضاء وتحويل البنوك بعد حصولها على الترخيص بفتح فروع لها وممارسة أوجه النشاط المصرفي في دائرة واسعة ضمن نطاق الدول الأعضاء بشرط خضوعها لسلطاتها الوطنية[11].

مراحل الإتحاد الإقتصادي والنقدي:

تم تحديد ثلاث مراحل للإنتقال إلى الإتحاد الاقتصادي والنقدي:

المرحلة الأولى:

تعمل الدول الأعضاء على تحقيق قدر أعلى من التقارب في آدائها الإقتصادي وفقا لمعايير التقارب وهي:

_ ألا يتجاوز معدل التضخم في أسعار المستهلك 1,5 نقطة فوق متوسط الدول الثلاث ذات أقل معدل تضخم

_ ألا يتجاوز عجز الموازنة العامة 3 بالمائة من الناتج القومي الإجمالي

_ ألا تتجاوز نسبة الدين الحكومي الإجمالي 60 بالمائة من الناتج القومي الإجمالي

_ ألا تكون قيمة عملة الدولة قد تعرضت للتغيير داخل النظام النقدي الأوربي خلال العامين التاليين

المرحلة الثانية:تبدأ هذه المرحلة بداية من 1994 يجري فيها التأكد من إزالة كل العقبات أمام تدفق رأس مال وتحقيق مؤشرات التقارب وتمكين البنوك المركزية الوطنية من العمل بحرية واستقلال كاملين، ويحل المعهد النقدي الأوربي محل صندوق التعاون النقدي.

المرحلة الثالثة:يجري في هذه المرحلة تحديد أسعار الصرف بشكل لارجعة فيه وإقامة إتحاد نقدي بعملة مشتركة، وفي الأخير يحل النظام الأوربي للبنوك المركزية محل المعهد وهو مؤسسة على مستوى الجماعة تضم البنوك المركزية للدول الأعضاء معها البنك المركزي الأوربي كجهاز متعدد الأطراف[12].

محاور النظام النقدي الأوربي:

يتكون من المحاور الأساسية التالية :

1_ آلية سعر الصرف: يكون لكل عملة وفقا لهذه الآلية سعرين: أحدهما السعر المركزي وهو الذي يحدد علاقة كل عملة من عملات الدول الأعضاء بوحدة النقد الأوربية (الإيكو) ويسمح لأسعار العملات بالتذبذب في حدود 2,25 بالمائة صعودا أو هبوطا، وسعر محوري يحدد العلاقة بين كل عملة .

والعملات الأخرى الداخلة في النظام، بحيث يتم التدخل لإعادة التوازن لأية عملة من عملات الدول الأعضاء[13]

_التقليل من دور العملة الوطنية كعنصر للإحتياط

- تفعيل حركة رؤوس الأموال

2_آليات الإئتمان: يقصد بها تقديم دعم نقدي لمساعدة الدول التي تواجه مشاكل إقتصادية خاصة اختلال ميزان المدفوعات[14]

3_صنوق التعاون النقدي الأوربي:

هو عبارة عن وسيلة للتنسيق والتعاون بين البنوك المركزية للدول الأعضاء في النظام النقدي الأوربي، ويتكون من محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء[15].

وما تجدر الإشارة إليه أن هذه المحاور والأسس لقيت جملة من المشاكل والعقبات على الرغم من الخطط المقترحة لتجاوزها، إلا أن التجسيد الفعلي بدأ مع الإتفاق الفرنسي الألماني خلال الفترة 1977_1978 والإنطلاقة الفعلية للعملية التكاملية النقدية[16]، بحيث بدأت الدول تقتنع بضرورة الإلتزام بتلك الشروط، ومع قمة القادة الأوربين الأعضاء المنعقدة في مدريد بإسبانيا في شهر ديسمبر 1995 التي إلتزمت فيها الدول الأعضاء بالتقيد بتلك الأسس وتوصلوا إلى التسمية الجديدة للعملة الأوربية "اليورو" التي دخلت حيز التنفيذ بعد ثلاث سنوات بداية من جانفي 1999 [17]

الترتيبات المؤسسية في الإتحاد الإقتصادي النقدي :

نظمت معاهدة ماستريخت بهولندا لسنة 1991 كافة مجالات عمل الإتحاد الأوربي، وفي مجال السياسة النقدية حددت المعاهدة مجموعة من المؤسسات النقدية التي ستشرف على إنجاز الوحدة النقدية وهي:

1_ مؤسسة النقد الأوربية :

حدد مقرها بفرانكفورت بألمانيا والتي تقرر تأسيسها في المرحلة الثانية من مراحل الوحدة النقدية لتحل محل لجنة البنوك المركزية تسير من طرف مجلس يتكون من محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء يرأسه رئيس معين من طرف المجلس الأوربي[18]

2_ البنك المركزي الأوربي:

تم إنشاء البنك المركزي الأوربي في الأول من جوان1998 ليتحمل مسؤولية السياسة النقدية بالدول المشاركة في الوحدة الأوربية النقدية ومقره الرئيسي فرانكفورت وتتكون اللجنة التنفيذية للبنك من الرئيس ونائبه وأربعة أعضاء آخرين من الدول المشاركة في الوحدة النقدية [19]

وتنحصر مهام البنك الجديد أساسا في فرض إستقرار وإستمرار العملة الأوربية بالتنسيق مع البنوك المركزية في الدول الوطنية في إطار مايعرف " منظومة البنوك المركزية الأوربية " وكذا التحكم في مستوى النقود[20]

وقد بدأ البنك المركزي الأوربي في تنفيذ سياسة نقدية موحدة في منطقة اليورو من الأول من جانفي 1999 حيث حددت معاهدة ماستريخت هدف تحقيق الإستقرار في الأسعار كما سبقت الإشارة كهدف رئيسي للمنظومة المصرفية الأوربية بحيث تؤكد المادة 105 منها أن الهدف الرئيسي من تلك المعاهدة " إن الهدف الرئيسي للنظام الأوربي للبنوك المركزية يتمثل في الحفاظ على إستقرار الأسعار.[21]

وعلى العموم يمكن إنجاز مهام البنك المركزي الأوربي لتحقيق وظيفته الرئيسية المشار إليها في المهام التالية:

_ وضع وتنفيذ السياسة النقدية داخل دول الإتحاد الأوربي

_ إدارة أنشطة الصرف الأجنبي

_ الإحتفاظ بالإحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي وإدارتها إلى جانب ما تحتفظ به الدول الأعضاء

_ المحافظة على الإستقرار المالي داخل دول الإتحاد الأوربي

_ إصدار أوراق النقد على أساس وحدة النقد الأوربية[22]

ويمكن إبراز أهمية العملة الأوربية الموحدة من خلال مايلي:

_ وجود عملة أوربية موحدة معناه وجود منطقة نقدية مستقرة في أوربا توفر الإمكانية الكاملة للتنمية في السوق الأوربية الموحدة، وما سيوفر أكثر دقة في التخطيط والحسابات العامة على المستوى الأوربي

_ ستسهل العملة الموحدة حساب نفقات الإنتاج خاصة المنتوجات التي تستخدم فيها مكونات أجنبية في تحديد الأسعار ومعدلات الربح

_ ستساعد العملة الموحدة تكامل الأسواق المالية داخل الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وتجنب المؤسسات المالية مخاطر تحويلات النقد الأجنبي[23]

_ تعد العملة الموحدة امتدادا لمفهوم السوق الموحدة، وعليه فهي القادرة على تفعيل وتحريك قوى السوق الواحدة، ذلك أن التقلبات المفرطة في أسعار العملات سوف تشجع بطريقة أو بأخرى على استخدام وسائل وأساليب الحماية الجمركية، وهو ما يتعارض مع مفهوم السوق الموحدة[24]

أهم إنجازات الاتحاد الاقتصادي والنقدي:

يعتبر توصل الاتحاد الاوربي إلى إصدار عملة مشتركة حدثا عالميا، وهو ما ذهب إليه أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا روبرت ماندل الذي رأى بأن في إصدار العملة الأوربية الموحدة وإنشاء نظام نقدي أوربي حدثا عالميا لا مثيل له في التاريخ الاقتصادي العالمي وسيكون له أثر في النظام النقدي العالمي[25]، وبالفعل مع إلغاء العملات الوطنية بصفة نهائية بداية من 01 جانفي 2002 حيث فرضت نفسها على الساحة الإقليمية والعالمية، وكرست فكرة ما يسمى بالخيار الاندماجي "سوق موحدة _ عملة موحدة" [26]وأصبح "اليورو" ثاني أكثر العملات استخداما في التمويل والاستثمار

الدوليين، وقد سجلت حصة اليورو في أدوات الأسواق الدولية زيادة كبيرة خلال عامي 1999_ 2000 بصورة خاصة، ومن ناحية أخرى تبوأ اليورو فور صدوره في 01 جانفي 1999 مكانة بوصفه ثاني أهم عملة الاحتياطي إذ مثل نسبة 12,5 بالمائة عام 1999 ونسبة 12,7 بالمائة عام 2000 ومن الممكن اعتبار هذه القفزة المفاجئة نجاحا كبيرا لعملة حديثة النشأة وذات وظائف محدودة، ومن مؤشرات القوة والفعالية للعملة الجديدة يمكن إدراج ما يلي:

_ تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار في الفترة الممتدة مثلا من 1999 إلى 2009 بحيث ارتفعت قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي بين 1999 إلى 2005 حوالي 40 بالمائة وبين 1999 إلى 2009 حوالي 61 بالمائة، وهذا التطور يمس بالدرجة الأولى المواطن الأوربي ويخدم التنمية بصفة عامة.

أهم السياسات التنموية الأوربية المشتركة الأخرى:

السياسة الزراعية الأوربية المشتركة:

التعريف بالسياسة الزراعية الأوربية المشتركة:

يمكن إختصار تعريف السياسة الزراعية الأوربية المشتركة بمجموعة القوانين، الآليات والتشريعات والممارسات المتبناة من قبل الإتحاد الأوربي تهدف إلى تحديد سياسات عامة حول الزراعة وتنظيم الإنتاج والتجارة والتصنيع الغذائي في دول الإتحاد، مع إهتمام بدأ يتركز بشكل متزايد على التنمية الريفية لضمان أن الإتحاد الأوربي يمتلك قطاعا زراعيا حيويا، وأن المستهلك لديه عرض ثابت من الغذاء الضروري بأسعار مناسبة(27).

وعليه فمن خلال هذا التعريف المقدم يتضح أن الإتحاد الأوربي سعى فعلا إلى بناء سياسة زراعة مشتركة من خلال ترسانة من القوانين المتخذة، وإتباع ذلك بالتطبيق الفعلي عن طريق تغطية مختلف جوانب القطاع بداية من إنتاجه إلى غاية تحويلها إلى صناعات غذائية، مع التركيز أكثر على وصولها إلى المستهلك بأسعار لائقة تراعي المستوى المعيشي لمختلف الفئات والطبقات.

أهداف السياسات الزراعية العامة للاتحاد الأوربي:

حدد البند 33 من معاهدة روما الموقعة عام 1957 أهداف السياسات الزراعية في النقاط التالية:

_ زيادة الإنتاجية الزراعية من خلال نشر التطور التقني وضمان نمو منطقي للإنتاج الزراعي والإستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج وبشكل خاص العمالة.

_ تأمين مستوى معيشي عادل للمجتمع الزراعي عن طريق زيادة الدخل الفردي للعاملين في الزراعة.

_ إستقرار أسواق المنتوجات الزراعية.

_ ضمان توفر المخازين الزراعية والمواد الأولية اللازمة للصناعات الزراعية .

_ ضمان وصول هذه المخازين إلى المستعملين بأسعار معقولة(3).

وتجسيدا للمبادئ والأهداف المعلنة فإنه تم الإعلان عن إنشاء منذ 1962 ماعرف بالصندوق الأوربي للتوجيه والضمان الفلاحي الذي يهدف إلى دعم التطور الفلاحي والريفي، ويتشكل من مجموعتين :

_ مجموعة التوجيه

_ مجموعة الضمان

كما يقوم الصندوق بدعم مشاريع وبرامج التنمية المحلية والمساعدة في الإستغلال والإستثمار في القطاعات الفلاحية بهدف إنجاح السياسة الأوربية للإنسجام الإقتصادي والإجتماعي(28).

وللإشارة فقط فإن الصندوق يستمد موارده من الموارد، الأتاوات المحصلة على الواردات الزراعية خارج الجماعة، ويساهم من خلال " شعبة الضمان " في تحقيق إستقرار الأسعار، وبالنسبة لشعبة التوجيه أو الإرشاد فهي تساعم في تحسين هياكل الإنتاج والتسويق[29] .

وبهدف تحقيق الأهداف المذكورة إعتمدت السياسة الفلاحية الأوربية المشتركة على الشروط التالية:

1_ الإنتقال الحر للمواد الفلاحية بأسعار موحدة داخل التراب الأوربي.

2_ أولوية شراء وتداول المنتوجات الفلاحية الأوربية على المنتوجات الفلاحية القادمة من الخارج لا سيما من الولايات المتحدة الأمريكية.

3_ التضامن الفلاحي مابين الدول الأعضاء في العملية التكاملية الأوربية[30].

مايمكن إستخلاصه من الشروط السالفة الذكر التي تعتبر الركائز الأساسية لعملية البناء الأوربي بصفة عامة، كون أن توحيد أسعار المواد الفلاحية داخل الدول الأوربية يعود بالفائدة مباشرة على المواطن الأوربي خاصة مع وجود سياسة المواطنة الأوربية في هذا المجال، إضافة إلى تفضيل المنتوجات الأوربية على باقي منتوجات الدول

الأخرى، فهذا يدخل في إطار الإجراءات الحمائية التي تطبقها أوربا لحماية سلعها من المنافسة العالمية من الولايات المتحدة الأمريكية أو اليابان وحتى في إطار الشراكة الأورومتوسطية ومختلف الإتفاقيات الإقتصادية التي عقدتها أوربا مع دول جنوب المتوسط فإن الإتحاد الأوربي منح الأولوية للدول الأعضاء كإسبانيا والبرتغال على حساب الدول الجنوب المتوسط مثل المغرب الأقصى وتونس في المجالات التالية : الزراعة والصيد البحري.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم وضع ثلاث أسس رئيسية للسياسة الزراعية المشتركة والمتمثلة فيما يلي :

_ خلق سوق موحدة للمنتوجات الزراعية تزول فيها عواتق المنافسة.

_ إعطاء تفضيل للجماعة الأوربية بحمايتها من التقلبات العالمية

_ التكافل المالي بمساهمة جميع الدول في تكاليف السياسة المشتركة[31].

مايمكن قوله حول هذه الأسس أو مايمكن الإصطلاح عليه بالمبادئ الرئيسية التي تحكم السياسة الزراعية المشتركة أنها أعطت التفضيل لخلق سوق مشتركة في المجال الزراعي، ولكن مع مراعاة قواعد المنافسة عن طريق إستفادة جميع الدول الأعضاء خاصة عندما يتعلق الأمر بتشابه المنتوجات، وهو ماعملت عليه المفوضية الأوربية في تحقيقه التي كلفت بضرورة التوفيق بين الدول في سياسة المنافسة.

كما حدد المؤتمر المذكور أهداف السياسة الزراعية الأوربية المشتركة والتي يمكن حصرها في مايلي:

_ زيادة الإنتاجية

_إستقرار الأسعار وضمان الإمدادات

_ سيادة أسعار مناسبة للمستهلكين وتحقيق دخول مقبولة للمزارعين حتى لا يؤدي تحرير التجارة إلى إضطراب كبير نتيجة غزو المنتوجات الرخيصة لأسواق الدول التي ترتفع فيها تكاليف الإنتاج[32]

مايمكن إستنتاجه من خلال الأهداف المذكورة فإن الجماعة الأوربية أكدت على ضرورة بناء قوة إقتصادية أوربية في المجال الزراعي مع تفضيل المنتوج الأوربي وإعطائه الأولوية على باقي منتوجات الدول الغير عن طريق الزيادة في الإنتاج وتطبيق إجراءات حمائية، إضافة إلى التركيز على الحلقتين الأساسيتين المتمثلتين في المزارع بالدرجة الأولى والمستهلك عن طريق

تعويض المزارعين وضمان دخولهم في حالة حدوث تقلبات معينة أو حدوث كوارث طبيعية، والتشديد على أن تكون الأسعار لائقة لصالح المواطن الأوربي. وتم الإعتماد على الآليتين التاليتين لفعيل ذلك أكثر وهما:

_ نظام سعر تدخلي: أطلق هذا النظام مجموعة من المستويات يمكن أن ينخفض من خلالها سعر سلعة ما وعند ذلك يقوم بشراء هذه السلع التي سوف يزيد الطلب عليها وبالتالي يزداد سعرها بالإضافة إلى ذلك تمكن المزارعين من بيع وكالات الشراء غير محدودة من الإنتاج.

_ الدعم المباشر للمنتجين : تم بالأساس تقديم هذا الدعم للمزارعين الذين ينتجون منتوجات محددة ساعد هذا الدعم على زيادة الإنتاج من خلال تقديم الحوافز لزراعات معينة كما ساعد على زيادة الأرباح المرتبطة مع هذه الزراعات المختارة .

وما يمكن استخلاصه من السياسة الزراعية الأوربية المشتركة أن صانع القرار الأوربي أكد بالدرجة الأولى على ضمان الأمن الغذائي للمواطن الأوربي عن طريق الإعتماد على الإمكانيات الأوربية، مع ضمان أن تكون الأسعار معقولة بالنسبة لجميع المواطنين.

الخاتمة:

بالنظر إلى الأهمية التي أخذها مصطلح التنمية في وقتنا الحاضر بحيث أصبحت تعنى به جميع الدول كما سبقت الإشارة، فإن الاتحاد الأوربي منذ تكوينه سعى إلى تحقيقها بمختلف أبعادها، وهو ما يظهر فعلا من خلال الاتحاد الاقتصادي والنقدي الذي تم الحديث عنه، بحيث أن قوة العملة الأوربية المشتركة ينعكس بالدرجة الأولى على المواطن الأوربي في حد ذاته وهذا يدخل في إطار أهم أهداف التنمية في حد ذاتها، كما تجدر الإشارة أن الاعتماد على المرحلية في تبني السياسات الأوربية المشتركة بما يعني التحضير الجيد سواء للدول أو حتى المؤسسات المعنية بالهيكلة، فإن هذا يعتبر أهم أسباب نجاح العملية التنموية في أوربا، إضافة إلى ذلك فإن الاتحاد الأوربي لم يكتف فقط بالبعد الاقتصادي وإنما ركز كذلك الأبعاد الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية والمستدامة للتنمية بما يعني تغطية تلك الأبعاد بدقة خدمة للمواطن الأوربي كما سبقت الإشارة.

الهوامش:

1_ محمد شفيق طنيب، أبعاد التنمية في الوطن العربي،الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع،دط، ص 124

2_ يوسف بن ابراهيم السلوم، البيئة والتنمية، السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 1996 ص ص 11،12

3_علي لطفي، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، دط، مصر: مكتبة عين الشمس 1985، ص 189

4_ علي العطار، التنمية الاقتصادية والبشرية، ط1، لبنان: دار العلوم العربية للطباعة والنشر، 2002 ، ص 103.

5_ أحمد صالح التويجري، مقالات في التنمية، السعودية: تمامة، 1986 ط1،ص 11.

6_ علي لطفي، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، ، مصر: مكتبة عين الشمس دط ، 1985.ص 189.

7_ عاطف السيد، دراسات في التنمية الاقتصادية، السعودية: دار المجمع العلمي، دط، ص 209 ، 225

8_ صفوت عبد السلام عوض الله، الوحدة النقدية الأوربية وأثرها على الاقتصاد المصري،: القاهرة: دار النهضة العربية،دط، 2001 ص .9

9_ أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، دط 2000. ص 262.

10_ التوجيه المصرفي الثاني: يقصد به أحقية أي مصرف يعمل ضمن إطار دول المجموعة الأوربية أن يمارس نشاطه بحرية في جميع الدول الأعضاء بعد حصوله على ما يسمى بالترخيص الموحد من الدولة الأم والدولة الفرعية، إضافة إلى الحصول على ترخيص من قبل اللجنة الأوربية.

11_ أحمد حسن الرفاعي، أثر السوق الأوربية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية، الإمارات العربية المتحدة: مجلة دراسات استراتيجية، العدد الثامن، ط1، 1997، ص 16.

12_ محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ص561.

13_ حسن عيوطي: اليورو وحلم السوق العربية المشتركة، مصر: كتاب الجمهورية، د ت ن، دط، ص 19.

14_ ميزان المدفوعات: هو خلاصة للعمليات المالية التي تتم خلال فترة معينة من الزمن بين بلد ما ومختلف البلدان الأجنبية

15_ حسن عيوطي، المرجع السابق، ص 19

16_ مروان عطوان، أسعار صرف العملات والعملات النقدية الدولية، الجزائر: دار الهدى عين مليلة، دط، د ت ن،ص 160.

17_عبد الوهاب بن خليف، الاتحاد الأوربي في الميزان الفرنسي الألماني، الجزائر: دار قرطبة، دط، ص .59

18_ صفوت عبد السلام عوض الله، الوحدة النقدية الأوربية وأثرها على الاقتصاد المصري، القاهرة: دار النهضة العربية،دط، 2001. ص43

19_ منى كمال، تجربة الاتحاد النقدي الأوربي في مجال التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، 2010، أنظر http :mpra ub uni meunchen de 27764 ص 4.

20_ عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 257.

21_ منى كامل، مرجع سابق، ص 5.

22_ حسن العيوطي، مرجع سابق ص 46 _ 47.

23_ صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص ص 35 _ 36.

24_ صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوربي ودوره في النظام العالمي الجديد، بيروت: دار المنهل اللبناني، ط1، 2009، ص 227.

25_ عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 256.

26_ أوكار غورلار، انعكاسات إصدار العملة الأوربية الموحدة "اليورو" على اقتصاديات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مجلة التعاون بين الدول الإسلامية، 2003، ص ص 25، 26.

27_ محمد علي محمد، لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوربي، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: المركزالوطني للسياسات الزراعية، .2006

28_ عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص 143.

29_ محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص ص 555، .556

30_ عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق، ص ص 142. 143.

31_ محمد محمود الإمام، مرجع سابق، ص155

32_ المرجع نفسه، الصفحة نفسها.